



الإرث الحدودي بين مناورات الدولة التونسية الناشئة ومبادئ الثورة

"الجزائرية الثابتة. العلامة 233 أنموذجا"

The border legacy between the maneuvers of the emerging Tunisian state and the constant principles of the Algerian revolution. "The Mark 233 Sample"

سعيد جلاوي

جامعة اكلي محند ولحاج البويرة، (الجزائر)
sajddjellaoui@gmail.com

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 22 ديسمبر 2021 تاريخ القبول: 09 فيفري 2022 الكلمات المفتاحية: ✓ الإرث الحدودي ✓ النظام ✓ الثورة الجزائرية ✓ السيادة القطرية	تعالج هذه الدراسة مشكلة الحدود بين الجزائر وتونس، وسببها هي مطالبة هذه الأخيرة بعد استقلالها بحقوقها في الإقليم الصحراوي في العلامة 233، لكن مبادئ الثورة الجزائرية القائمة على تحرير كل شبر من الجزائر المنصوص عليه في مواثيقها، وكذلك اعتمادا على مبدأ لا مساوية الحدود الموروثة عن الاستعمار، سبب هذا الخلاف تشنجات وازمات في علاقات الطرفين لكن عدم امتلاك الطرف التونسي للأدلة جعلها تتجاوز الخلاف مع الجزائر بحكمة بما يخدم مصلحة الدولتين والشعبين وبعد مفاوضات عسيرة انتهت في الأخير بتوقيع اتفاقية الإخوة والوفاق في 19 مارس 1983 التي نصت على ترسيم الحدود بصفة نهائية لتضع حدا لذلك الخلاف.
Article info	Abstract :
Received 22 December 2021 Accepted 09 February 2022 Keywords: ✓ the border legacy ✓ the Tunisian regime ✓ the Algerian revolution ✓ Qatari sovereignty	This study deals with the problem of the borders between Algeria and Tunisia, and its reason is the claim of the latter, after its independence, for its right to the desert region in the sign 233, but the principles of the Algerian revolution based on the liberation of Algeria stipulated in its charters, as well as based on the principle of inviolability of borders inherited from colonialism. This dispute caused convulsions and crises in the relations of the two parties, but the Tunisian side's lack of evidence made it wisely transcend the dispute with Algeria to serve the interests of the two countries and two peoples. Finally, they put an end to this controversy by signing the treaty of brothers on March 19th 1983 which claimed the final demarcation of the borders.

مقدمة:

خلفت الظاهرة الاستعمارية مشكلة الإرث الحدودي في العديد المستعمرات خاصة في القارة الإفريقية و بالأخص في المناطق الصحراوية ذات الأهمية الاقتصادية في ق 20 ، و في أعقاب تصفية الاستعمار الأوربي و مع و تشكل ما يعرف بالدول والجديدة واسترعى الاهتمام بها أكثر تمسك هذه الدول بتأسيس دولة واضحة الحدود مع سلطة سياسية مركزية¹ ، و كانت نشأة الحدود بمفهومها السياسي الحديث² الفاصلة بين سيادات الدول و الأقطار الناشئة إحدى الظواهر التي تعرف عليها المنطقة العربية عامة والمغربية خاصة، إذ عمدت فرنسا المتواجدة بالجزائر حتى مطلع الستينات، إلى توقيع العديد من الاتفاقيات و المعاهدات مع الدول المجاورة المستقلة، والتي ترمي من ورائها إلى المحافظة على بعض امتيازاتها، و مصالحها ، هذا ما ساهم في إعادة طرح قضية الإرث الحدودي الصحراوي، بعد تشكل هذه الدول الناشئة في المنطقة ، و أصبحت الدولة التونسية جزء من ظاهرة الحدود المغربية كون أنها حديثة النشأة تريد تكريس سيادتها على مجالها الجغرافي ، بما يحولها استغلال ما يتوفر عليها من ثروات في هذه المناطق الصحراوية الإستراتيجية³ مع الجزائر وليبيا. هذا ما جعلها تصطدم في مطالبها الحدودية مع جيرانها في مسألة " العلامة الحدودية رقم 233 في جنوبها الغربي مع الجزائر⁴ ، وفي قضية "الجرف القاري في مجالها البحري مع ليبيا. لتصبح قضية "الخلاف الحدودي⁵ من اعقد القضايا المعيقة للقضية الوحيدة كون أن الحدود الجزائرية التونسية أصبحت جزءا من ظاهرة الحدود المغربية التي ساهم فيها الاستعمار الفرنسي بدور فاعل في نشأتها خلال تواجده في المنطقة، فان الجزء الأكبر من الحدود الجزائرية التونسية التي تمتد إلى بئر الرومان تقريبا تعد في الأصل إلى حدود إدارية كانت تفصل بين الولايتين العثمانية بكل من الجزائر و تونس، وقد تم ترسيخ هذه الحدود الإدارية بين البلدين مع التطور السياسي لكل منهما لكنها لم ترتقي إلى حدود مخططة بما هو معروف حاليا تخضع لضوابط جرمية صارمة بل شهدت حركية تنقل الأشخاص و الأمتعة والدعم بين البلدين سيما في فترة المقاومة⁶

تعرضت الجزائر للاستعمار الفرنسي سنة 1830 و تونس للحماية سنة 1881 ، و بقيت في الأولى 132 سنة ، والثانية 75 سنة وطيلة هذه المدة لم يكن رسم الحدود السياسية الحقيقية بين البلدين، أو تكريسه باتفاقيات بل بسطت السلطة الاستعمارية نفوذها بالمنطقة ، وحافظت على الحدود وتعزيزها للحيلولة دون تواصل الدعم بين البلدين بالإضافة إلى الاعتبارات الأمنية التي كانت تدفع بفرنسا إلى تحصين الحدود الجزائرية وتعزيز مراقبتها للمناطق المتاخمة و كانت "هناك اعتبارات اقتصادية أخرى تقف وراء الموقف الفرنسي والمتمثلة في توفر المنطقة الحدودية المشتركة بين البلدين على إمكانيات هائلة من النفط"، وكان اختراق السلطات الفرنسية لحدود الجزائر بسبب تداعيات الثورة الجزائرية وما صاحبها من تغييرات هي احد الأسباب التي فجرت الخلافات الجزائرية التونسية والتي تركزت حول النقطة التي تحمل علامة 233 والتي تسلمتها الجزائر من الإدارة الفرنسية بعد الاستقلال واستمر الخلاف بتزايد المطالب التونسية بحققها في هذا الإرث الصحراوي فهل كانت مطالب تونس تنبع من الإحساس بإرثها التاريخي في الصحراء أم وتعود لعوامل أخرى أملتتها ظروف و مقتضيات و تطلعات الدولة التونسية الناشئة و أفاقها القطرية؟ و كيف تطور الخلاف بين البلدين وما هو ماله؟ وللد على هذه الإشكالية نحاول استغلال كل ما أتيح لنا من مصادر هامة حول الموضوع مثل خطب الحبيب بورقيبة و زخم من أرشيف الصحف المعاصرة و مختلف الدراسات ذات الأهمية ، حيث أوردنا نماذج من ذلك في الملاحق ، وقمنا وفقا لمقتضيات العمل المنهجي باعتماد بعض المناهج العلمية المساعدة و الجامعة بين السرد و الاستقراء والقابلة للتحليل و المقارنة والمقاربة أحيانا. و هو ما عاجلناه في متن هذه الدراسة بداية بالعنصر الآتي:

1. المجال الصحراوي المتنازع عليه : شرعية الإرث التاريخي أم تحصين للنظام القطري التونسي.

ومن جهة أخرى أعطت الثورة الجزائرية لقضية الحدود بعدا استراتيجيا علاوة على النشاط السياسي و العسكري الذي تشهده هذه المنطقة كون أن السلطات الفرنسية لجأت في هذا الظرف إلى إجراء مناورات و تجارب عسكرية مثلت تهديدا جديا لأمن الدولة التونسية الناشئة، مما دفع ببورقية إلى التهديد "بالشروع في معركة الجلاء عن بنزرت في حالة عدم الاستجابة للمطالب التونسية¹¹ وأن هذا التصعيد من الجانب التونسي تزامن مع تطور المفاوضات الجزائرية التونسية من اجل الاستقلال و كان الخلاف بشأنها كان سببا في فشل المراحل الأولى من المفاوضات التي انطلقت في 1959، و تكتمل بنتائج اتفاقيات أيفيان بشأن الصحراء¹²، ويتضح أن القيادة التونسية حرصت على التسوية للقضية و إظهار حقها في الصحراء دون عرقلة الثورة الجزائرية نحو الاستقلال وهي حتمية وقائية لمستقبل النظام التونسي الناشئ، حيث أشار في إحدى تغريداته له بمدينة المنستير أن بلاده مصرّة على استرجاع بنزرت و العلامة 233 بأي ثمن¹³ لكنه تنبه إلى خطورة المحاولة الفرنسية لاستغلال قضية الحدود كوسيلة لإثارة التفرقة بين النظام البورقيبي و قيادة الثورة الجزائرية قبيل البدء في المحادثات الفرنسية الجزائرية بايفيان¹⁴، ولكن تزامن المطالب التونسية بشأن الحق الصحراوي في طرف تشهد فيه الثورة الجزائرية نقلة نوعية مع انطلاق المفاوضات بشأن الاستقلال يوحي بانتهازية النظام البورقيبي للاستفادة من الوضع على حساب الجزائر، لكن في المقابل تعاطيها مع تطورات الثورة الجزائرية من خلال عرض التنازل عن قاعدة بنزرت لصالح فرنسا مقابل استقلال الجزائر يؤكد على أهمية السلم و الأمن في إستراتيجية بورقية لبناء دولته القطرية التي باتت تهددها الثورة الجزائرية.

و أن سياسة لحبيب بورقية بشأن قضية الحدود تزامنت مع مرحلة تصفية الاستعمار في المنطقة مما جعلها تندرج ضمن مشروع التسويات الإقليمية و دفعت بالقيادة التونسية إلى فرض سيادتها على مجالها¹⁵ لكن تطور حرب الجزائر أوقع القيادة التونسية في قلق من تتجاوزها الأحداث من وقوع التسوية على حسابها بشأن مطالبها في الصحراء الأمر الذي يفسر عودتها

لكن منذ فجر استقلال تونس شهدت ظاهرة السيادة الاقليمية أهمية خاصة في الإستراتيجية التونسية و جعلت منها محورا أساسيا ضمن محاور سياستها الخارجية باعتبارها مدخلا أساسيا لسياستها الإفريقية و المغاربية و العربية، حيث بدأ الخلاف الحدودي الذي يتعلق باقتسام الإرث الصحراوي المغاربي و تزامن ظهوره في وقت يتم التركيز على المشروع القطري من الجانب التونسي و لتحقيق الأهداف القطرية اغتنمت تفاعلات الثورة الجزائرية و لو على حساب التضامن النضالي الذي كان تقتضيه تلك المرحلة الحرجة من المواجهة الجزائرية الفرنسية و أن تتسم مواقف الحبيب بورقية بالارتفاع و الانخفاض لتجنب الخلاف مع قيادة الثورة الجزائرية و في رد على الجنرال ديغول قال: "مهما تكن الخلافات بيننا و بين الجزائريين فإننا نبقي متضامين واقفين في وجه الاستعمار"⁷، و يثبت هذا مبدئيا نوع من التجانس الداخلي للتوجه البورقيبي حرصا على امن تونس الفتية و كونها كدولة إفريقية تمثل حلقة الوصل بين شمالها الجنوب ما يدفعها الى الرغبة في الحصول على نصيب من الصحراء في نظرها.

لكن بمناسبة استرجاعها لمركز "Fortsaint" في 5 فيفري 1959 على إن حدود تونس تمتد إلى "قرعة الهامل"⁸ شرقا وأن لتونس حقها الطبيعي في الصحراء⁹ وأن لجوء بورقية إلى التأكيد على الحق الطبيعي هذا لتونس من الصحراء يعبر عن الحاجة إلى التمتع بهذا الفضاء حتى لا تنحصر في نطاقها الخصب في الشمال، وما زاد من أهمية المنطقة الاقتصادية هو اكتشاف النفط في الصحراء الجزائرية في 14 فيفري 1956 ما زاد من إلحاح القيادة التونسية وحرصها على المنطقة الحدودية كونها في حاجة ماسة إلى مصادر الطاقة، هذا الاكتشاف زاد من أهمية المنطقة الصحراوية دفع بالنظام التونسي إلى البحث في عمق التاريخ عن الحجج لتثبيت أحقية البلاد التونسية بنصيب في الصحراء التي اعتبرها بورقية "امتدادا طبيعيا للأراض التونسية بدعوى أن هناك أبار النفط تم اكتشافها في تلك المنطقة من الجنوب"¹⁰

اعتبارا للاتفاقية بشأن الحدود الموقعة من طرف السلطات الفرنسية ممثلة لتونس حتى فرنسا بدورها أدركت أهمية المستجدات الإقليمية، فبالرغم من تمسكها باتفاقية جوان 1955 إلا أنها وقعت اتفاقية مع تونس بشأن استغلال نفط منطقة لعجيللة المتنازع عليها²⁰

وربما قبول فرنسا بهذا الاتفاق في هذا الظرف بالذات من تصاعد الثورة الجزائرية يهدف إلى إثارة الخلافات بين قيادات الثورة الجزائرية و جيرانها المغاربة ، ومن ناحية أخرى حريصة على استغلال النفط في الصحراء الجزائرية بأسرع وقت ممكن كونها تسعى في ذلك الظرف إلى تجنب أي خلاف مع أي طرف بحكم تراجع موقعها في الداخل أمام تطور الثورة الجزائرية.

رغم أن هذا الاتفاق لم يكن في الجوهر يستجيب لطموح الدولة التونسية، لكن هذه الأخيرة قبلت به ربما لتأكيد سيادتها على الثروات المتواجدة على الخط العمودي لأراضيها. وهذا الحرص مرده ليس الطمع في خيارات المنطقة وإنما التأكيد على التمتع بالحقوق القانونية التي حددتها الاتفاقيات الدولية. وظل بورقية يؤكد أن المطالب الترابية التونسية لا يمكن أن تؤثر على تضامن تونس مع الثورة الجزائرية في مواجهة الاستعمار الفرنسي وخاصة أن تطورات الثورة الجزائرية توحى بقرب تحقيق الاستقلال فكيف سيكون مصير هذا الخلاف الحدودي وتطوراته في ظل التقاطعات الإستراتيجية في الاختيارات والرهانات بين النظامين علما انه سيصبح خلافا تونسيا جزائريا؟

2. الخلاف الحدودي من الحل الجزئي الى الحل النهائي.

(أ). الخلاف الحدودي في ضل التباين في الاختيارات و الرهانات بين النظامين.

بعد استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962 و بحكم اتفاقيات أفيان تحولت المطالب التونسية الحدودية إلى قضية تونسية جزائرية و بذلك صار ذلك المطلب من المطالب المتعلقة بإنهاء الاستعمار جزءا من السياسة المغاربية لتونس²¹، وكانت الحكومة التونسية والحكومة المؤقتة الجزائرية قد وقعتا في

إلى المطالبة بالانسحاب من بنزرت و عن بقية ترابها في الإقليم الجنوبي كما يدعي بعض المسؤولين¹⁶ واعتبرها قضية كرامة قائلًا: "اعتقد ان كرامتي و كرامة شعبي تكون مخدوشة... و مدوسة ما دام جزء من ترابنا في الشمال و في الجنوب محتلا..."¹⁷.

كما تناولت خطب لحبيب بورقية في عديد من المرات قضية الحدود و خاصة عندما اتضح بان القضية الجزائرية تتجه نحو الحل على أساس استقلال الجزائر و جزائرية الصحراء ويتضح لنا أن تصعيد بورقية بمطالبه الترابية في هذا الظرف المتقدم بالنسبة للمفاوضات الجزائرية التونسية من اجل إقناع الطرف الفرنسي و أوهامه بان اتفاقية الاستقلال الموقعة في 1955 لم تشير إلى اتفاقية حدودية و هي في الواقع لم تتضمن ذلك ضيف إلى ذلك مرجعية بورقية تستند أيضا إلى اتفاقية 1910 بين فرنسا و الدواة العثمانية¹⁸

يتضح مما سبق أن كل طرف يعتمد على مرجعية تختلف عن الآخر في الزمان و المكان ، لكن أساس الخلاف لم يكن بالمعنى الحقيقي ذلك لان طبيعة الخلاف يتعلق بالأساس بمشكلة السيادة¹⁹ والقيادة التونسية تجاهلت اتفاقية جوان 1955 رغبة في تحقيق أهداف سياسية وإستراتيجية واقتصادية تتعلق باستقرار النظام الناشئ وتأمين حدودها و توفير الموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة الحدودية.

لكن تغير الوضع في المنطقة و تغير موازين القوى باستقلال المغرب و استعمار نار الثورة الجزائرية وانعكاساتها على المنطقة وفرنسا دفع بطرفي الصراع إلى تغيير سياسيتهما تجاه المشكل بناء على ما أملت مصلحة كل طرف و مع تفاعل أزمة بنزرت و انطلاق المحادثات الجزائرية الفرنسية بشأن الاستقلال زاد إلحاح بورقية على المراجعة الحدودية مشيرا إلى أن بلاده تقبل: بالرهان المتمثل في خوض مفاوضات لإرجاع الوضع في بنزرت إلى معنده و لضبط وضع مؤقت لاستخدام القاعدة في هذه الفترة الحرجة التي تتولى المفاوضات تحديدها ثم الدخول في مفاوضات تهدف إلى إجلاء القوات الفرنسية عن كافة التراب التونسي (بنزرت) و عن القطاع الممتد حتى الناظور رقم 233

1961 اتفاقا خاصا بالعلامة 233 ، أي أن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية كان قد ابرم، أياما قليلة قبل مغادرته للحكومة المؤقتة اتفاقية مع تونس تنازل بموجبها لها مكافأة للتضحيات التي قدمتها أثناء حرب التحرير الجزائرية عن منطقة يتراوح عرضها بين 40 الى 300 كلم جنوب العلامة 233²²

لكن اتفاقية كهذه كانت ربما لتمكن تونس من بسط نفوذها على هذه المنطقة و إذا سلمنا بان تنازلات بن خدة لتونس بخصوص قضية الصحراء هي حقيقية يمكن تفسيرها بأنها "اعتراف بالجميل من طرف هذا الأخير التي دعمته في خلافه مع احمد بن بلة غير أن هذا الضرب من التفسير لمعلومات يصعب إثباتها جزئيا يدخل في باب التنظير كون أن هدف الثورة الجزائرية المكرس في كل موثيقها تهدف إلى تحرير آخر شبر من ارض الجزائر، كما أن العلاقة بين بورقيبة و بن بلة كانت جد متوترة منذ أن تولى هذا الأخير الحكم كون بورقيبة كان رجلا غريبا محضا وبن بلة رجلا غروبيا فلاتين في اتجاهين مختلفين²³، ومما زاد من التوتر حدة بعد المحاولة الانقلابية في 1962 ضد بورقيبة و التي اتهم فيها احمد بن بلة بدعومه لأنصار صالح بن يوسف اللذان انتقلا في الأثناء من القاهرة الى الجزائر²⁴، و بعدها تم طرد السفير الجزائري في تونس²⁵ ولم يحصل أي تقارب بين البلدين حتى قيام الوساطة المغربية في فيفري ومارس 1963 و في جانفي 1964 حيث تمت المصالحة النسبية بين رئيسي البلدين "سمح بتوقيع البلدان منذ 1963 اتفاقيتين حدوديتين، إلا أنها لم تجسما في الجوهر مشكل المطالب التونسية في الصحراء²⁶

ورغم المساعي التونسية و مع ذلك ظل الخلاف قائما إذ لم يدخل هذا الاتفاق الدبلوماسي مع بن بلة - إن وجد - حيز التطبيق أبدا. و في الحقيقة لم يكن الطرف الجزائري يساعد على حسم الخلاف بمثل هذه الأهمية، فلم تكن الدولة الناشئة في الجزائر قد بلورت سياستها الحدودية الخاصة إذ انصب اهتمامها على تجاوز صعاب المرحلة الانتقالية الثقيلة بالإرث الاستعماري في كافة المجالات.

وقد كانت فترة حكم بن بلة مليئة بالاضطرابات بسبب اختلاف القوى السياسية حول تنظيم الحياة السياسية في البلاد وستعقد من العلاقات بين البلدين لولا قيام هوارى بومدين با سماء بالتصحيح الثوري الذي ازاح في 19 جوان 1965 الرئيس احمد بن بلة²⁷

وبعد مجيء هوارى بومدين ورغم المستجدات المشاكل الداخلية و الإقليمية شهدت الا ان النظامان الجزائري و التونسي يبدو عليهما نوع من الاتفاق و التجانس في الأسس العامة لسياسة الدولة الاقتصادية و الاجتماعية بإقرار توجهات اشتراكية من قبل²⁸ اي نفس الفترة تقريبا إذا أقر للحزب الحر الدستوري الجديد منذ ربيع 1962" اتجاه الخيار الاشتراكي للتنمية²⁹، وأكد ميثاق مؤتمر جبهة التحرير الوطني الجزائرية المنعقد بين 1964 على الخيار الاشتراكي بصيغة " أن الحزب هو التعبير الصادق عن الشعب والانخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي، لكن النظامين اعتمدا نمطين مختلفين لتحالفهما الخارجي، وتبنيا سياسة مختلفة تجاه القضايا الكبرى في العالم، فقد ركب بن بلة موجة الناصرية: " حتى أصبحت الجزائر تابعة لمصر³⁰ " و سلك سياسة مناهضة للإمبريالية تجسست من خلال تقاربه مع الكتلة الشرقية، و كان يرى في نظام الحكم في تونس "ينظر إلى الغرب في كل شيء"³¹، وكان يعارض اختياراته الغربية التي كان يرى فيها تعقيما للتاريخ العربي في المنطقة، و قد صرح بن بلة في هذا الصدد متحدئا عن الخلفية التي كانت تحكم علاقة بلاده بالنظام التونسي خلال هذه الفترة "أنا كنت مع الرئيس جمال عبد الناصر و لم نكن مرتاحين إليه و إلى موقفه، كانت متناقضات خطيرة إلى درجة انه في اليوم الذي جئت فيه إلى بنزرت، و كان الرئيس عبد الناصر معي بنفس المناسبة فاتصل بي متسائلا كيف يمكن ان نذهب إلى هذا الرجل فأقنعته، بضرورة أن نذهب إلى بنزرت حتى لا نترك إلى الغرب منفذا يدخل منه علينا وحضرنا إلى بنزرت³² وفي المقابل كان بورقيبة يرى في بن بلة "رجع الصدى للثورة الناصرية في شمال إفريقيا³³، وفي الجزائر ملجأ للمعارضة التونسية وقد رفضت الجزائر الاستجابة إلى

و الجزائر و العقبة الوحيدة التي تقوم بيننا ناتجة عن قضية العلامة 233 التي لا يمكن اعتبارها مشكلة حدود ترابية³⁸ لكن الجهود التونسية اصطدمت مبدأ لا مساسية الحدود الموروثة التي تستند إليه الجزائر و لم يكن هذا المبدأ يعني ثبات هذه الحدود، أو قدسيته إذ يمكن تغييرها بالتفاوض ووفق قواعد القانون الدولي، و لكنه كان يجرّد النظام التونسي من حجته الأساسية في مطالبه الترابية، فكيف ستكون وقائع و تطورات هذا الملف مع قابلية النظام التونسي للتسوية على قاعدة لا مساسية الحدود الموروثة؟

(ب). تطور الخلاف الحدودي في ضل مبدأ لا مساسية الحدود الموروثة.

بدأت حدة الخلاف بين البلدين تخف منذ سنة 1966، عندما جنحت البلاد التونسية إلى القبول بمبدأ لا مساسية الحدود كقاعدة للتسوية، و يفسر هذا التطور الذي سجله الموقف التونسي بـ :

- اعتماد الجزائر على مبدأ لا مساسية الحدود، و قد كانت القيادة التونسية تعي جيدا أن هذا المبدأ أصبح ثابتا أساسيا في الجزائر الحدودية، و قد صرح الحبيب بورقيبة الابن في الإطار "يصادف أن الجزائر تواجه جيران آخرين يطالبونها بأراض شاسعة تحتوي على ثروات هامة... و هي ترى أن المنطقة الحدودية التي تعود لتونس من شأنها أن تشكل سابقة يمكن أن تستفيد منها أطراف³⁹

- تراجع الموقف التفاوضي التونسي ولا سيما بعد نجاح الدولة الجزائرية في تأمين سيطرتها على الصحراء و ثرواتها تدريجيا - عدم امتلاك الحكومة التونسية لوثائق و أدلة قانونية واضحة تستند إليها و تراهن عليها في عرض القضية على محكمة العدل الدولية أو أية مؤسسة دولية تحكيمية أخرى إن اقتضى الأمر، و قد كانت القيادة التونسية تدرك علاوة على ذلك أن الحجة القانونية وحدها لا تكفي إذا لم تكن مشفوعة بإرادة سياسية من الجانبين للالتزام بقرارات هذا التحكيم⁴⁰

- إمكانية تحقيق حل وسط ودي يضمن للبلاد التونسية التمتع بخيرات المنطقة المتنازع عليها على قاعدة الاستغلال

طلب تونس بطردهم و عقد اتفاقيات متبادلة لطرد المعارضين من كلا البلدين، و قد صرح بن بلة في هذا الصدد "هؤلاء المعارضين كنت أعيش معهم في طرابلس فكيف يمكن أن اطردهم من عندي³⁴

و قد اعتبرت تونس هذا الموقف تدخلا في شؤونها الداخلية، و اتهمت القيادة الجزائرية بالمشاركة في محاولة الانقلاب التي قادها الازهر الشرايطي في 1962، إذ أكد بورقيبة أن بحث "المتآمرين" أفاد بأن "هناك اتصالا وتعاوننا و تشجيعا لهم من الجزائر و لهذا وقعت الفجوة بيننا مما يساعد أمريكا على التوغل في المنطقة لإيقاف المد الثوري للشعوب النامية و عرقلة مسيرتها نحو الاشتراكية و لان أمريكا ترى في النظام التونسي حليف غير مشروط لها و هو ما يوحي بوجود "اتفاق سري" موقع بين الحكومة التونسية و الولايات المتحدة الأمريكية يعزز التواجد الأمريكي في تونس من خلال البيان الصادر عن المعارضة التونسية في القاهرة في 7 أوت 1966³⁵ ولكن القيادة الجزائرية، في المقابل، كانت قد بدأت بعد في بلورة سياستها الحدودية الخاصة، إذ كانت من بين أبرز البلدان العربية التي تطالب بتكريس مبدأ التوارث الدولي القائم على لا مساسية الحدود الموروثة حيث دشنت الجزائر المستقلة مواقفها المرتبطة بحدودها بمجموعة من التصريحات السياسية لكبار قياداتها قبل بلورتها في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، ومن أهم هذه التصريحات إعلان الحكومة المؤقتة في 1962 أن حدود الدول الجديدة ينبغي أن تظل قائمة تبعا لما خططته القوى الاستعمارية التي أعقبتها هذه الدول³⁶

كما يعكس هذا الموقف تأكيد أحمد بن بلة على مبدأ المحافظة على الحدود كما خلفها الاستعمار³⁷ لقد حرص النظام التونسي في تعامله مع هذا الملف الحساس على التحلي بمرونة كبيرة إذ تجنبت تفجير الخلاف مراهنة على حل دبلوماسي له وردت على التحفظ الجزائري بمحاولة تنقيته الخلاف باعتباره "قضية عاطفية أكثر منها سياسية و قد صرح بورقيبة في هذا الإطار "ليست هناك مشكلة حدود بين تونس

البرمة الذي يقع على طرفي الخط الحدودي، وقد سمح من جهة أخرى لتونس بأن تحصل على موافقة الجزائر باستمرار تدفق جزء من نفط العجيلة عبر الجنوب التونسي في اتجاه ميناء السخيرة على الشاطئ الجنوبي الشرقي للبلاد التونسية بمقابل ما سمح للحكومة الجزائرية في إطار الاتفاق من كسب المعركة الحدودية الثانية، الأمر الذي مثل مرحلة أخرى هامة على درب تسوية تركة الخلافات الحدودية الكثيرة التي ورثها النظام الجزائري... خاصة و قد تزامن ذلك مع تطور المفاوضات الجزائرية - المغربية في اتجاه حل مماثل، و هي لن قبلت بمبدأ التعويضات الاقتصادية من خلال القبول بمبدأ الاستغلال المشترك للثروات الحدودية، فقد أمنت في المقابل جزءا هاما من حدودها الطويلة، وفكت الألغام التي كانت تهددها بالانفجار من حين لآخر... و كان ذلك أمرا ضروريا حتى تستطيع مراجعة سياستها الدفاعية بما يخدم مخططاتها الإنمائية. و قد كانت ميزانية الدفاع الجزائرية تستأثر بجزء هام من ميزانية الدولة العامة نظرا للأهمية الكبيرة التي كان يحظى بها الجيش سواء في تأمين استقرار النظام في الداخل في هذه المرحلة الحساسة من عمر الدولة الفتية، أو في تأمين حدوده ضد الأخطار الخارجية⁴⁴

أما الحكومة التونسية فقد استطاعت أن تؤمن الإطار الذي يحتضن مشروعها القطري، بل و أن تدعمه ببعض المكاسب الجديدة بموجب الاتفاق الحاصل، و هو ما كان يهم القيادة التونسية بالدرجة الأولى حتى لو أدى ذلك إلى التنازل عن مطلب ترابي هام... و لذلك كان هذا التدرج نحو حل الخلاف الحدودي تدرجا نحو تسوية إحدى مسائل الخلاف التي يمكن أن تندلع بين أية دولة أخرى، و لم يكن يعبر عن أي مشروع تكاملي... فقد استمرت الاختلافات بين النظامين و لا سيما في مجال السياسة الخارجية⁴⁵ و الدفاعية، بل وطالت حتى المسائل الثقافية، الأمر الذي ترجمته المشاركات المختلفة في الملتقيات الثقافية الدولية، فقد ظلت تونس تتجه أكثر فأكثر نحو مشاريع الوكالة الفرانكفونية بينما حرصت الجزائر على تأكيد توجهها نحو دعم المجهود الثقافي العربي و الإفريقي من خلال مشاركتها الاجتماعات الإفريقية الرسمية

المشترك مع بقاءها تحت السيادة الجزائرية، وقد عبر بورقيبة عن هذه الإمكانية بقوله "ما هي يا ترى قيمة بعض أمتار من رمال الصحراء أو ما هي أهمية القضايا القانونية و القميرية بالقياس إلى ما لنا من إمكانيات لنجعل مستقبلنا المشترك وضاء مشرقا"⁴¹، وفي نفس الاتجاه صرح احمد المستيري كاتب الدولة للدفاع أثناء زيارة تفقد إلى ولاية قفصة بين 16 و 18 نوفمبر، "إن الحدود الجزائرية التونسية يجب أن تكون خط اتصال للمجهودات التي نبذلها سويا من اجل خير شعبنا." ⁴²

كما و لا شك ان هذا التصريح كان معدا جزئيا على الأقل للاستهلاك الداخلي ذلك أن هذه القطعة من الفياقي الجرداء لم تكن تخلو تماما من الماء و النفط و الحياة والبشر إنما جاء هذا الموقف يعبر عن يأس القيادة التونسية من تغيير محتمل للموقف الجزائري في الاتجاه الذي كانت تريده .

لقد أصبح حل الخلاف يسيرا منذ ان قبل النظام التونسي بمبدأ لا مساسية الحدود... ذلك ان القبول بهذا المبدأ الغي جوهر الخلاف نفسه، لقد جاء القرار السلطات التونسية بقبول تسوية الخلاف على قاعدة لا مساسية الحدود، وفق وجهة النظر الجزائرية في اطار سعي البلاد التونسية إلى تجاوز عزلتها الدبلوماسية التي فرضتها خلافاتها مع العالم العربي ولا سيما مصر وجامعة الدول العربية⁴³

وحرص النظامان في تونس و الجزائر منذ ذلك على استبعاد كل أسباب الخلاف و اللجوء إلى طريق المفاوضات حيث تواصلت المفاوضات طوال سنة بعد ذلك و أن لم تسفر في بدايتها سوى عن تصريحات نوايا لكنها ترجمت تلك النوايا إلى اتفاقات ملزمة، فقد أعلن احمد المستيري، كاتب الدولة للدفاع أمام اللجنة البرلمانية المكلفة بالنظر في ميزانية كتابة الدولة للدفاع، نجاح المفاوضات التونسية - الجزائرية حول الرسم الحدودي للبرمة، وانه قد تم وضع العلامات بين بئر رمان و برج القصيرة وجاء يفضي صبغة رسمية لرسم الحدود الإدارية بين تونس الحماية والجزائر الفرنسية، وهو لم يتناول مسألة الخلاف التي تطرحها العلامة 233، فقد حدد هذا التاريخ و دون مشاغبة محتملة خط التقسيم بين البلدين لحقل

وغير الرسمية. مما جعل هذا المنطق القطري من حل الخلاف الحدودي شرطا ضروريا لأي مشروع إقليمي... في حين أن الانخراط في مثل هذا المشروع كان سيؤدي إلى حل الخلاف، و لأن هذا المنطق القطري كان يحكم سلوك القيادتين السياسيتين في تناول هذا الخلاف، فقد استقبلت القيادتان بحذر وتحفظ ظاهرين دعوة الحسن الثاني في فيفري 1969 لعقد قمة مغربية بل أن بوقربية جعل من تسوية الملف الحدودي مع الجزائر مقدمة لأية قمة مغربية، و لكن لما كان الخلاف الحدودي يهدد المشروع القطري ذاته، فقد استأنف المفاوضات مجددا في بداية 1969، و استطاعت اللجنة المختلطة التونسية - الجزائرية ان تتوصل إلى نتائج هامة من خلال الاتفاق على ترويج نفط البرمة و جزء من الغاز الجزائري عبر التراب التونسي، وعلى تكثيف المبادلات التجارية بين البلدين. وبما أن حل الخلاف الحدودي كان مطلبا قطريا، لم يحل قلق بوقربية دون تحقيق اتفاق، فقد أعلن رسميا في بلاغ صدر بالجزائر يوم 17 ديسمبر 1969 عن "حصول اتفاق شامل بخصوص حل المشاكل العالقة بين تونس والجزائر"، وقد جاء هذا البلاغ يتوج المحادثات التونسية - الجزائرية التي بدأت في الجزائر في 8 ديسمبر 1969، في أعقاب وصول البعثة الاقتصادية التونسية في 6 نوفمبر 1969، مشكلة بذلك امتدادا للمحادثات السابقة بالجزائر بين 21 جانفي و 2 فيفري، وبتونس يومي 14 و 15 افريل 1969 فكيف كانت نتائج هذه كل هذه المساعي بين الطرفين؟

(ج). الخلاف الحدودي من التوافق الجزئي إلى الحل النهائي.

في إطار تلك المساعي الحثيثة بين الطرفين و بطلب من من نظيره التونسي الحبيب بوقربية الابن حل عبد العزيز بوتفليقة بتونس في زيارة رسمية تواصلت من 4 إلى 9 جانفي 1970 حيث وقع خلالها الرجلان سلسلة من الاتفاقيات كان أعدها خبراء البلدين بعد مفاوضات طويلة، بما أدى إلى حل بعض المشاكل العالقة منذ عدة سنوات، و ذلك على غرار مسألة التحويلات، ومسألة أراضي الجزائريين بتونس، و ذلك علاوة

على معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون في 6 جانفي 1970⁴⁷، وهي المعاهدة التي سوت رسميا و نھايا الخلاف الحدودي بين البلدين. حيث كانت الاتفاقية تحضا بأهمية كبيرة من الناحيتين السياسية و النفسية... ذلك أن الخلاف التونسي - الجزائري و لئن لم يبلغ حدة الخلاف المغربي الجزائري فقد كان يكتسي أهمية خاصة مردها توفر المحروقات بالمنطقة المتنازع عليها، وقد امكن بفضل تسوية هذا الخلاف التوقيع على هذه الاتفاقية التي تضمنت العديد من البنود الأخرى الهامة، مؤسسة بذلك إطار التعاون الثنائي بين البلدين لمدة 20 سنة⁴⁸ وقد كانت الجزائر تستطيع ان تحنى نفسها بهذه الاتفاقية، اذ تخلت تونس بموجبها عن مطالبها الترابية مقابل جملة من الامتيازات الاقتصادية أهمها قبول الجزائر بان تحصل تونس على جزء من الغاز الجزائري، و ان يروج جزء من النفط الجزائري عبر ميناء السخيرة التونسي، لتضع حدا الخلاف الحدودي بين تونس و الجزائر مع نهاية شهر جانفي بعد استكمال إجراءات المصادقة القانونية على اتفاقية 6 جانفي، فقد صادقت عليها الجزائر منذ 15 جانفي 1970، التي يرى فيها التونسيين بان بوقربية وقعها من متخليا عن مطالب الأمس باسم "الواقعية التاريخية"⁴⁹ واجتمعت بين 15 و 17 جانفي اللجنة العسكرية المختلطة المكلفة بوضع طريقة عمل لتحديد الحدود جنوب بئر رمان على الميدان، و تواصلت أعمالها خلال شهر جانفي توجت بمصادقة البرلمان التونسي في 30 جانفي 1970 على معاهدة و بقية الاتفاقيات الأخرى واضعا بذلك حدا نهائيا لسياسة المراجعة الحدودية التونسية في الصحراء، و قد نشرت هذه المعاهدة في الرائد الرسمي التونسي في 17 مارس 1970 متضمنة خاصة الملحق الخاص بالرسم الحدودي. وقد نص على ان الجزائر تتعهد بان تدفع لتونس مبلغا قيمته 10 ملايين دينار بالفرنك الفرنسي، مقابل تخليها عن مطالبتها بقطعة الأرض الواقعة بين Fort-saint و العلامة 233 و في ماي 1970 وقع الطرفان التونسي والجزائري على محضر جلسة اختتام أشغال ترسيم الحدود التونسية - الجزائرية من قبل اللجنة العسكرية المختلطة و لكن بصرف النظر عن

كرست هذه الاتفاقية مفهوم " الحدود - المنطقة " ، بدل مفهوم " الحدود - الفواصل " من خلال تعهد البلدين بتركيز مشاريع مشتركة في المنطقة الحدودية ، و ذلك في إطار سياسة حسن الجوار الايجابي التي تبناها النظامان .

و في الختام نقول أن مطالب تونس بهذا الإقليم و افتعالها لمشكلة المجال الصحراوي يعود للعوامل التالية:

1. لإحساس بالحرمين من يارثها التاريخي في الصحراء لسوء توظيفها لمعاهدات القديمة سيم معاهدة 1910 كمرجعية حدودية و هي تتناقض مع الحدود التي تركها الاستعمار الفرنسي.

2. سعي الدولة التونسية الحديثة الاستقلال و الرغبة في استكمال سيادتها القطرية و البحث عن مجال حيوي يتوفر على موارد اقتصادية جديدة لبناء اقتصادها كونها تفتقر الى ثروات إستراتيجية كالنفط و غيرها من الموارد الطاقوية.

3. استغلال لحبيب بورقيبة لظروف الثورة الجزائرية الصعبة للمناورة مع فرنسا في اخذ القرارات الفردية معها سيم ثروات الإقليم المتنازع عليه و لعب دور الوسيط المشبوه لضم هذا الإقليم.

لكن كل المناورات و المساعي أثناء الثورة و ما بعدها فشلت في فرض سيادته على هذا الإقليم لعدم إيجاد الحجب و الأدلة التاريخية المقنعة مع اصطدامها بمبادئ الثورة الجزائرية القائمة على تحرير آخر شبر من الجزائر و مبدأ لا مساسية الحدود الموروثة و التي افتكتها من قبضة الاستعمار الفرنسي ، كلف الطرف التونسي الشقيق خسارة المناورة و الرهان على تلك الأقاليم التي كان يطالب ، و لكن اعتماد الدولتين في ما بعد الحكمة و التبصر واستشراف مستقبل شعوب المنطقة مكنهما من تحقيق اتفاق يقر وضعية الحدود بين البلدين في إطار اتفاق الإخوة و الوفاق و التي أوردنا دباقتها في الملاحق.

المكاسب التي غنمها الطرفان، فقد كانت هذه الاتفاقية تنطوي على مضمون سياسي بالغ الأهمية ، و لا سيما إذا اعتبرنا السياق التاريخي الذي تنزلت فيه ، إذ جاءت تؤكد انتصار الخيار القطري في المنطقة والعالم العربي عموما على حساب الخيارين الإقليمي والقومي رغم بروز "ناصر" جديد بليليا بعد ثورة سبتمبر⁵⁰

لقد كان مطلب ترسيم الحدود مطلبا قوطريا ، الأمر الذي أعطى العلاقات الثنائية انطلاقة جديدة واعدة كما تم التوقيع على اتفاقيتين تتعلقان بنقل المسافرين و البضائع ، و بالتوازي ، اجتمعت بالجزائر بين 13 و 16 فيفري 1970 اللجنة الاستشارية التقنية التونسية - الجزائرية للنفط و الغاز ، يرأسها من الجانب التونسي مصطفى فرحات مدير المناجم و الطاقة.⁵¹

و لقد تواصلت الزيارات الوزارية بين البلدين و توقيع عدة اتفاقيات شملت عدة قطاعات (الجمارك ، الإعلام ، الصحة ، النقل، المحروقات، السياحة...) و ذلك تجسيدا لمعاهدة حسن الجوار الموقعة في جانفي و قد مكنها حرصها على تكييف الباحثات والزيارات المتبادلة بين المسؤولين من التوصل في 2 جوان 1972 الى التوقيع على اتفاق نص على الاستغلال المشترك لحقل البرمة ، وبذلك سوي الجانب الاقتصادي من الخلاف الحدودي بين الدولتين على قاعدة " الاستغلال المشترك " أي على قاعدة " التعاون في إطار الممكن " التي تقود سياسة الدولة التونسية تجاه جيرانها، و لكن الخلاف الحدودي نفسه لم يسوى إلا في "اتفاقية الإخوة و الوفاق"⁵² الموقعة في 19 مارس 1983 بين الدولتين التي نصت على إقرار وتأكيد وضعية الحدود بين البلدين، وهي الحدود التي تنطلق من شاطئ البحر الأبيض المتوسط نحو الجنوب إلى غاية بئر الرمان بطريقة عمودية ، ثم تميل عند هذه النقطة نحو الشرق لتتحد من جديد بطريقة مستقيمة إلى غاية فورسانت.⁵³

بهذه الكيفية عززت هذه الاتفاقية مبدأ احترام الوحدة الترابية للبلدين المتعاقدين و استقلال النظام السياسي في كل منهما ، وحل خلافاتهما القائمة أو التي تنشأ بالطرق السلمية.⁵⁴ كما

قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. عمر، سعد الله ، (2003)، القانون الدولي للحدود

، الجزائر ديوان المطبوعات الجزائرية .

2. محمد، بركات ، (2007)، مشكلات الحدود

العربية، القاهرة، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي.

3. محمد، رضوان ، (1999)، منازعات الحدود في العلم

العربي، إفريقيا الشرق، بدون مكان النشر..

4. بن خدة، يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر:

اتفاقيات إيفيان.

5. فيرنر فيروف، (2011) البورقيبية و السياسة الخارجية

لتونس المستقلة، تونس ، المطبعة العصرية

6. احمد، منصور ، (2005) ، الرئيس بن بلة يكشف

عن أسرار ثورة الجزائر، بيروت، الدار العربية للعلوم.

7. رابح، لونيسي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار

المعرفة،

8. السعيد، الصافي ، (2012)، بن بلة يتكلم، دار

الجديد بيروت .

9. الحبيب، بورقيبة ، (1966) ، حياته جهاده، تونس

، كتابة الدولة للأخبار و الإرشاد .

10. إبراهيم ،طوبال ، (بدون سنة)، البديل الثوري ،

بيروت، دار الكلمة .

11. معوض احمد، نزالي، (1978)، العلاقات بين الجزائر

و فرنسا، مصر، مطبوعات مركز الدراسات السياسية و

الإستراتيجية بالأهرام.

12. الحبيب، بورقيبة ، (1977) ،خطب، تونس، الوزارة

الاولى ، كتابة الدولة للإعلام.

13. الحبيب، بورقيبة ، (1981) ،خطب، تونس،

نشریات للإعلام.

الأطروحات:

1. عبد القادر، العربي، (1990)، العلاقات السياسية

التونسية-المصرية (1955-1970)، تونس ،كلية

العلوم الإنسانية، جامعة 9 افريل .

2. عبد القادر العربي ، (1980)، علاقات تونس

ببلدان المغرب العربي 1980/1947، تونس ،كلية

العلوم الإنسانية ، جامعة 9 افريل .

3. حسن تومي، شطهوري ، (2033)، التطورات

الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية الداخلية في

تونس 73/56 ، العراق، جامعة بغداد .

المقالات:

1. فتحي، القاسمي، (2001)، "الندوة العلمية الثانية

حول بورقيبة و البورقيبية بداية خفايا الجدل

السياسي"، المجلة التاريخية المغربية، ع/102 - 103 .

2. بلعيد، الحبيب ، (1983)، نحول حل مشكلة

الصحراء و بناء المغرب العربي في دراسات دولية ،

عدد 9 .

الصحافة:

1. جريدة العمل بتاريخ : 1960 / 1959.

2. جريدة الصباح بتاريخ : 1968

3. La presse du 1963

الهوامش:

14. عمر، (سعد الله): القانون الدولي للحدود، ج1 ، د/م/ج ،

الجزائر، 2003، ص5.

15. ظهر مفهوم الحدود الدولية في مرحلة ما بعد الاستعمار ،

سيما في المنطقة العربية ، للتعبير عن الخط الذي يحيط

بإقليم الدولة و يفصله عن بقية أقاليم الدول المجاورة. أنظر:

30. خطابه يوم 17 جويلية 1961 في: بورقية: خطب ج 12، ص 54 - 60.

31. تطرق الحبيب بورقية لقضية الخلاف الحدودي مع الجزائر في عدة خطب منها: خطاب 5 فيفري 199، 7 أفريل 1960، 14 جويلية 1961، 17 جويلية 1961، 8 سبتمبر 1961.

32. حول مسألة الحدود و نزاعاتها. أنظر: محمد، (رضوان): المرجع السابق.

33. بورقية: ج 12 يوم 8 سبتمبر 1961، ص 309

34. فيرنر (فيروف): البورقية و السياسة الخارجية لتونس المستقلة، تر، صبحي الثابت المطبعة العصرية لتونس، 2011، ص 309.

35. نفسه ص 311-312

36. أحمد، (منصور): الرئيس بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، الدار العربية للعلوم، دار ابن حزم، ط1، بيروت، 2005، ص 261.

37. بهذا الشأن خطاب بورقية في 18 جانفي 1963 اين شتم احمد بن بلة شخصا و أغلقت بحكم ذلك الحكومة التونسية كل الممرات الحدودية المؤدية إلى الجزائر.

38. La presse du 20/01/1963

39. فيروف المصدر نفسه، ص 313

40. نفسه، ص 313.

41. أنظر بشأن التوجه الاشتراكي شطوري حسن تومي: التطورات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية الداخلية في تونس 73/56 جامعة بغداد 2003 .

42. لحبيب بورقية: حياته جهاده، كتابة الدولة للأخبار و الارشاد، تونس 1966، ص 236.

43. رابح، (لونيس): رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، ص 132.

44. انظر حديث بن بلة احمد (منصور): المصدر السابق ص 261

بشأن مسألة الحدود في القانون الدولي في: عمر، (سعد الله): المرجع نفسه انطلاقا من ص 14.

16. حدد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الأهمية الإستراتيجية للحدود: فهي تعتبر نقاط ومراكز دفاع ضد الأخطار والغزوات الأجنبية، وضبط ومراقبة تنقل الأفراد، و الاستغلال الأمثل للثروات والموارد الطبيعية، و حماية الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية. أنظر محمد بركات: مشكلات الحدود العربية، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، القاهرة، ط1 2007 ص.

17. أنظر: بشأن موقع العلامة 233 على الخريطة رقم في الملحق.

18. لمزيد من الاطلاع على الخلافات الحدودية فيلا العالم العربي، أ، نظر: رضوان محمد: منازعات الحدود في العلم العربي، إفريقيا الشرق، 1999.

19. محمد رضوان: منازعات الحدود في العلم العربي، إفريقيا الشرق، 1999.

20. بورقية: خطب، ص 304 - 30

21. ا. نظر على الخريطة امتداد هذه المنطقة في الملحق رقم: 7.

22. جريدة العمل بتاريخ 1959/02/8.

23. خطاب بورقية يوم 8 سبتمبر 1961 في: بورقية، (الحبيب): خطب، ج 12، ص 304 - 305.

24. جريدة العمل بتاريخ 1960/01/26¹.

25. بشأن مراحل مفاوضات ايفيان بشأن مشكلة الصحراء. أنظر: يوسف، (بن خدة): نهاية حرب التحرير في الجزائر: اتفاقيات ايفيان

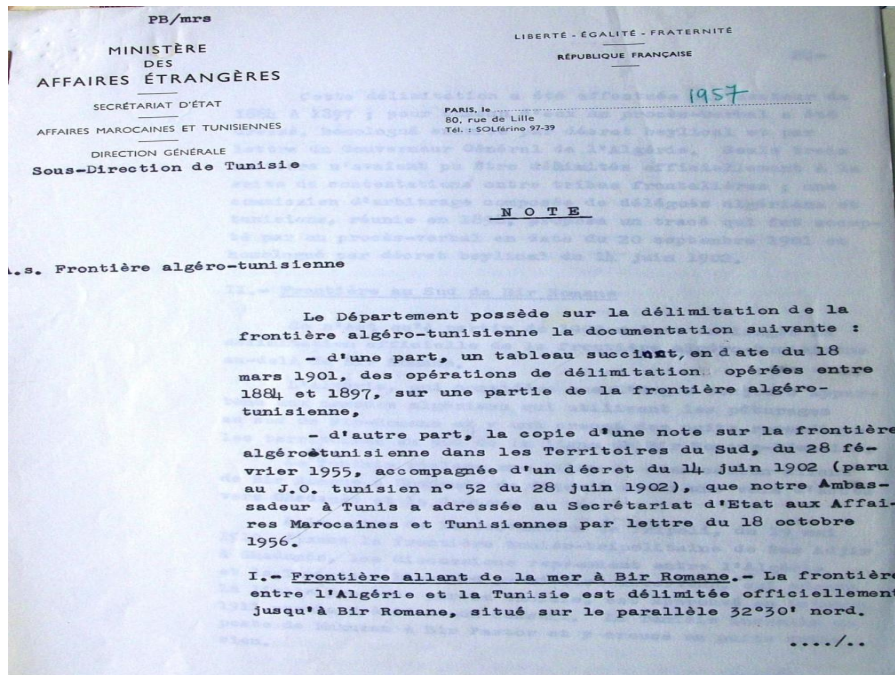
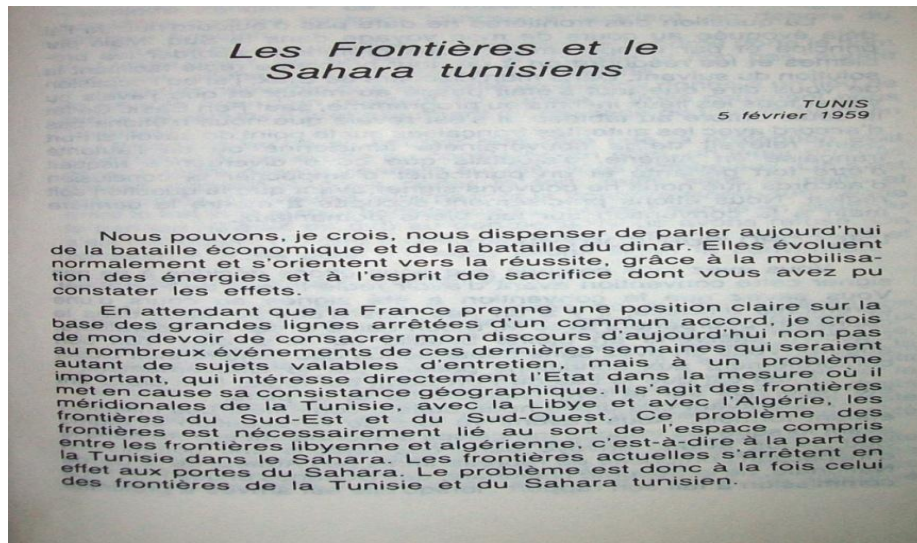
26. أنظر خطاب بورقية يوم 3 اوت 1961 في: بورقية: خطب ج 12، ص 206¹

27. خطابه يوم 8 سبتمبر 1961 في: بورقية: خطب ج 12، ص 304 - 305¹

28. خطابه يوم 23 جويلية 1959 في: بورقية: خطب ج 9، ص 41.

29. خطابه يوم 14 جويلية 1961 في: بورقية: خطب ج 12، ص 143.

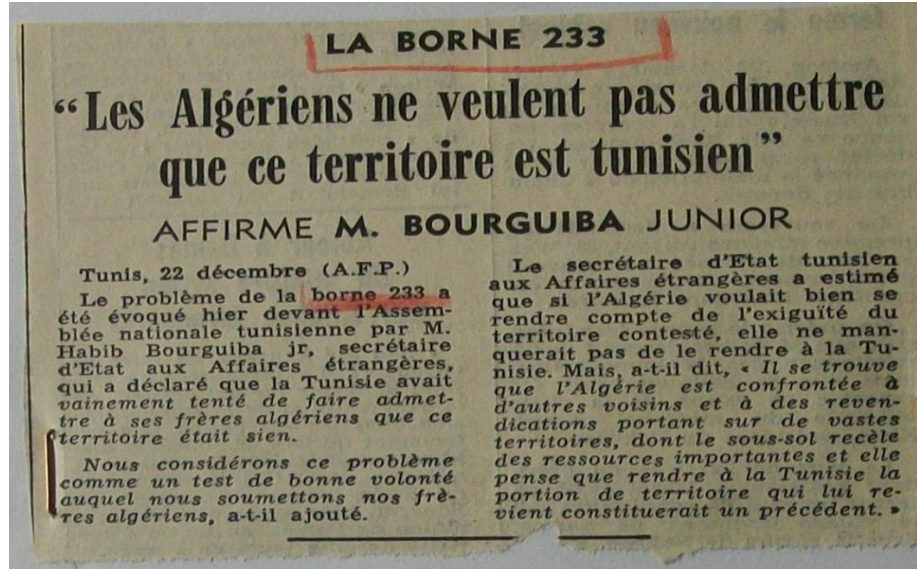
45. احمد منصور: الرئيس احمد بن بلة يكشف اسرار عن ثورة الجزائر الدار العربية للعلوم في: المصدر السابق ، ص 261
46. بورقيبة ، (الحبيب) : حياتي، آرائي، جهادي، ص 273
47. أنظر حوار الصافي السعيد بن بلة يتكلم ، دار الجديد بيروت ط 2 2012، ص 104 .
48. انظر مضمون الاتفاق في إبراهيم، (طوبال): البديل الثوري دار الكلمة بيروت ، ص 96.
49. محمد رضوان المصدر السابق ص 89.
50. نفسه ص 90.
51. .. بورقيبة (الحبيب): "خطب ج 21 ص 142.
52. بشأن قيام الحدود العربية ، أنظر: عمر، (سعد الله): المرجع السابق ، من ص 214 إلى 226
53. بشأن العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال في مجال النفط . أنظر: نزالي (معوض احمد): العلاقات بين الجزائر و فرنسا، مطبوعات مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 1978، من ص 155 إلى ص 175.
54. .. بورقيبة (الحبيب): "خطب ج 23 ص 236
55. .. بورقيبة (الحبيب): "خطب"، ج 21، ص 142
56. حول تطور الخلاف التونسي المصري انظر: العربي، (عبد القادر): "العلاقات السياسية التونسية- المصرية (1955- 1970)" مرجع سابق
57. جريدة الصباح 25 ماي 1968 ص 7.
58. العربي، (عبد القادر): علاقات تونس ببلدان المغرب العربي 1980/1947 ص 333.
59. لعربي عبد القادر: نفسه ، ص 333
60. أنظر دياجية الاتفاقية في دراسات دولية ع/14 سنة 1985 ص 58.
61. العربي، (عبد القادر): المرجع نفسه ص 339.
62. فتحي، القاسمي: "الندوة العلمية الثانية حول بورقيبة و البورقيبية بداية خفايا الجدل السياسي"، المجلة التاريخية المغاربية، ع/102 - 103 مارس 2001 ص 36.
63. العربي، (عبد القادر): علاقات تونس ببلدان المغرب العربي ، ص 341
64. العربي نفس المرجع، 342
65. ¹ أنظر: دياجية هذه الاتفاقية في دراسات دولية ع/9 سنة 1983 ص 25.
66. محمد رضوان المصدر السابق ص 64
67. بلعيد ، (الحبيب) " نحول حل مشكلة الصحراء و بناء المغرب العربي " في دراسات دولية ، عدد 9 أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر 1983 ، ص 14



¹ Mohamed, (Sayah) : la république délivrée 1959/1964, tome 2, Ed dar el Amal p599.

² أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية

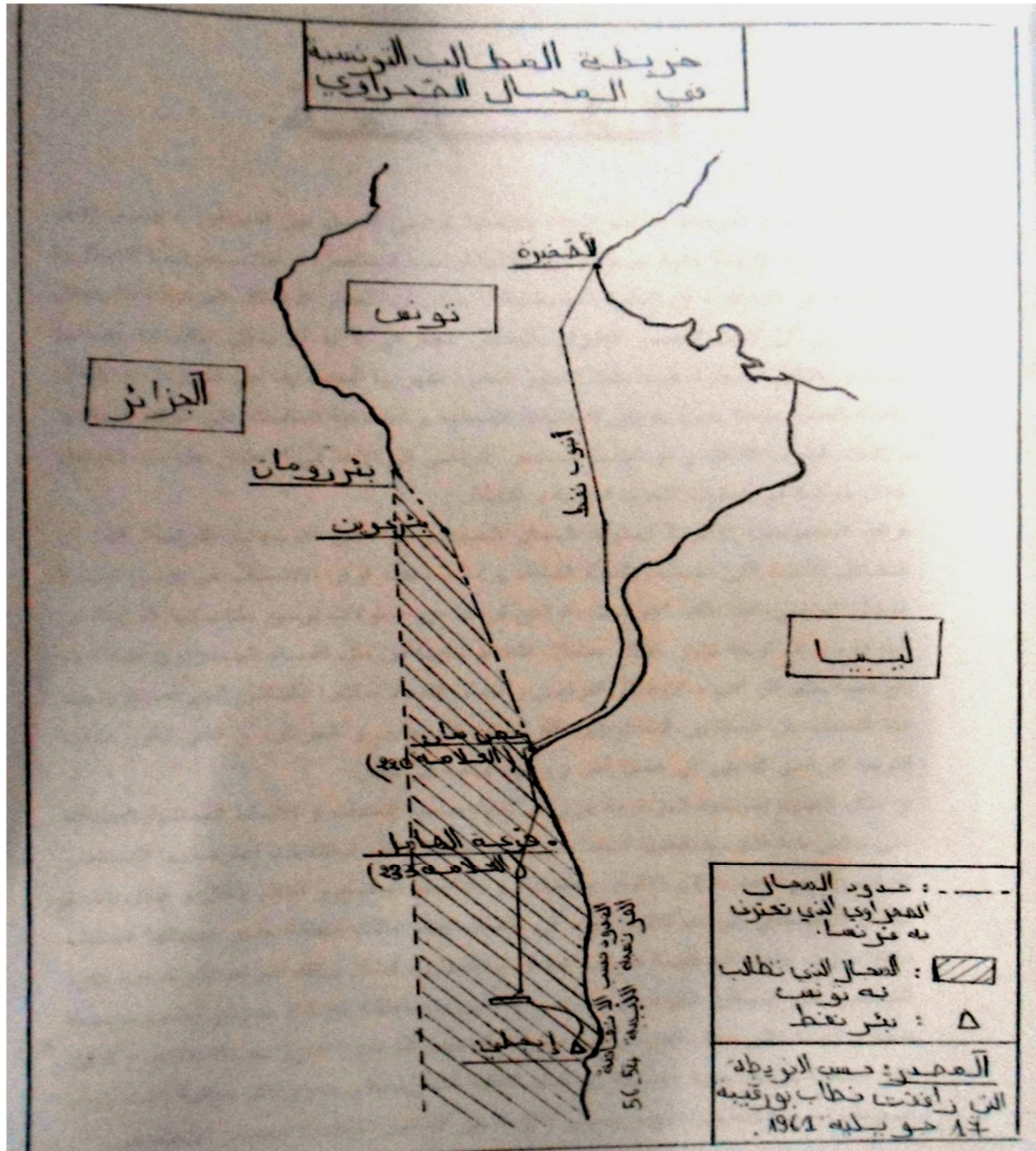
ملحق رقم 3 وثيقة تبين رفض الجزائريين للمطلب التونسي المتعلق بالعلامة 233.³



الملحق رقم 4 الحبيب بورقيبة يلقي نظرة على الخريطة في ضل الأزمة الحدودية مع الجزائر⁴



³ Le figaro : 23/12/1966.archive diplomatique de France
Borne 233,T9.2



الملحق رقم 6 : المعاهدة الجزائرية التونسية حول الاتفاق الحدودي⁶

